المقدمة

إن مشكلة الإرهاب أصبحت أخطر ما يهدد المجتمع الدولي، فعالم اليوم يتعرض إلى موجة ضخمة من الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأبرياء في حياتهم وأموالهم، وتعطل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذا العالم، ويسبب الخوف والفزع وعدم الثقة ليس بين الأفراد فحسب؛ بل بين الدول أيضاً.

لقد تزايدت خطورة الإرهاب الدولي كونه لا يهتم بأرواح الأفراد ولا بممتلكاتهم، فالمهم دائماً لدى الإرهابيين هو تحقيق أهدافهم دون مراعاة لأي قواعد إنسانية، أو أخلاقية، أو دينية، وإرهابهم تجاوز الحدود والفواصل بين الدول، وهو بجميع أشكاله ومظاهره يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين كونه عملاً إجرامياً لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه، فالعمليات الإرهابية التي ضربت دول العالم بدافع التعصب أو التطرف تشكل تهديداً لمصير الدول، لأنها اتصفت بصفة التدويل، إذ أصبح من المعتاد أن تتجزأ أركان ومكونات العمليات الإرهابية، فيخطط لها في دولة، وتمول من دولة ثانية، ليتم تنفيذها في دولة ثالثة.

على أثر هجمات 11 أيلول 2001م، أدرك العالم خطر الإرهاب الدولي، المتمثل بتنظيم القاعدة والتنظيمات المتطرفة الأخرى التي اشتقت منه، وتتمحور صعوبة الأمر في كون الجاني في الجريمة الإرهابية هو الدولة أو مجموعة من الدول، تمارس الجريمة بحق دولة أخرى مجاورة أو غير مجاورة بمفردها أو بالتعاون مع دول أو منظمات إرهابية أخرى.

ويعد العراق من الدول التي تعاني من جرائم الإرهاب الدولي في الوقت الراهن وينبغي التنبيه إلى أنَ تنظيم داعش الإرهابي لم يتشكل فجأة وإنما هو نتيجة دعم الدول الغربية وبعض الدول العربية المجاورة: (السعودية، قطر، تركيا) وغيرها، إذ وضعت تجاربها التدريبية والاستخباراتية تحت تصرف هذا التنظيم.

العراق المثخن بجراح العدوان والاحتلال في حربه على تنظيم داعش الإرهابي، وما عاناه من انتهاك لحقوق الإنسان، وقتل بأساليب همجية دموية لأبنائه، وتهجير، على يد جماعات همجية تحمل فكراً دموياً وتنتمي إلى العصور المتحجرة، وتمتلك الدعم المالي والعسكري ووسائل التقدم التكنولوجي التي تنفذ بها عملياتها الإرهابية بدرجة من الدقة والإتقان، وهم عبارة عن أداة

لتحقيق أهداف دول ومنظمات متسترة خلفها للتنصل من المسؤولية الدولية، فتستعمل الإرهاب بديلاً لأعمال الحرب التقليدية بين الدول لضعف قوتها العسكرية أو لتجنب ضغوط الرأي العام العالمي.

سبب اختيار البحث

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب الآتية:

1- لإرتباطه الوثيق بحقوق الأفراد وحرياتهم من جهة، وبالسلم والأمن الدوليين، ومتطلبات الحفاظ عليهما دولياً ووطنيا من جهة أخرى.

2- نظراً لحداثة الموضوع وحساسيته كونه يمس العلاقات الدولية في الوضع الراهن وما تعانيه الدول عامة والعراق خاصة بسبب الإرهاب الدولي.

اشكالية البحث

تتحدد مشكلة البحث عن طريق طرح التساؤلات الآتية ومن ثم محاولة الإجابة عنها من خلال العرض التفصيلي للدراسة في الفصول المقبلة منها، وهذه التساؤلات :

1- مسؤولية الدولة عن جريمة الإرهاب الدولي المتمثلة بجميع أشكاله ومظاهره التي تشترك في ارتكابها بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعرض للخطر أرواحاً بريئة أو يودي بها، ويعرض أمن الدول للخطر ويؤثر على العلاقات الدولية، ومدى مسؤوليتها عن الأفعال التي يرتكبها رعاياها في إقليم دولة أخرى وبحق رعاياها، ومدى مسؤوليتها عن تقصير سلطاتها في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقمع الإرهاب.

2- المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن جريمة الإرهاب الدولي التي يرتكبونها بحق رعايا الدول الأخرى، وهل تتم محاكمتهم في محاكم دولية أم وطنية ومدى شمول القضاء الوطني لجرائم الإرهاب الدولي.

3- محاولة تسليط الضوء على الجوانب القانونية ذات العلاقة بأختلاف النظريات القانونية في موضوع ايجاد تعريف محدد بجريمة الارهاب مما يؤثر في ضبط هذه الجريمة وايجاد الحلول أو الجزاءات .

منهجية البحث

سنتبع في هذا البحث المنهج التحليلي المقارن القائم على تحليل نصوص المعاهدات والقوانين الخاصة بالإرهاب الدولي والمسؤولية الدولية والإختصاص القضائي عن جريمة الإرهاب الدولي ومقارنة قوانين دول معينة تم اختيارهاعلى أساس معاناتها الخاصة من الإرهاب الدولـي إذ سنقارن بين القواعد والأحكام المختلفة التي تضمنتها تلك القوانين.

خطة البحث

لبيان المسؤولية الدولية عن جريمة الإرهاب الدولي سنتناول هذا الموضوع بالدراسة في هذه الرسالة على فصلين وعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: مفهوم جريمة الإرهاب الدولي وما يشتبه بها وعلى مبحثين:

المبحث الأول: تعريف جريمة الإرهاب الدولي وسنتناول التعريف على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: تعريف جريمة الإرهاب الدولي من قبل المنظمات الدولية
المطلب الثاني: تعريف الفقه الدولي بجريمة الإرهاب
المطلب الثالث: جريمة الإرهاب في التشريعات الوطنية

أما المبحث الثاني:
يتناول تمييز جريمة الارهاب الدولي مما يشتبه بها وعلى أربعة مطالب : المطلب الأول يتناول تمييز الإرهاب الدولي عن الجريمة المنظمة، والثاني تمييزه عن المقاومة المشروعة، والثالث تمييزه عن الجريمة السياسية أما الرابع فيتناول تمييزه عن جريمة الإبادة الجماعية.

أما الفصل الثاني: فيتناول أحكام المسؤولية الدولية عن جريمة الإرهاب وموقف القضاء الدولي وعلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول الطبيعة القانونية للمسؤولية الدولية عن جريمة الإرهاب، وعلى مطلبين:

المطلب الأول: أركان المسؤولية الدولية عن جريمة الارهاب الدولي.
المطلب الثاني: آثار المسؤولية الدولية عن جريمة الارهاب الدولي.

والمبحث الثاني: يتناول المسؤولية الجنائية الدولية الفردية عن جريمة الإرهاب الدولي وعلى أربعة مطالب:

المطلب الأول : في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

المطلب الثاني: في ضوء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة.

المطلب الثالث: الاختصاص الجنائي الوطني في جريمة الارهاب الدولي بموجب الاتفاقيات الدولية.

المطلب الرابع : أمثلة تطبيقية

وفي الخاتمة سنستعرض أهم ما توصلنا إليه من خلال هذه الرسالة من نتائج مع تقديم بعض التوصيات.